

المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014
في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم

- د. طارق قندوز / جامعة الجزائر 03
- د. السعيد قاسمي / جامعة المسيلة
- أ.د. ابراهيم بلحيمر / مركز الجامعي لتبليّات

الإطار العام للمعضلة البحثية:

بعد أن أظهرت إصلاحات فترة الثمانينات التي تم إدخالها على الاقتصاد الجزائري محدوديتها، اضطرت السلطات في مطلع التسعينيات اللجوء إلى المؤسسات الدولية للحصول على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الفادح في مخزون البلاد من العملات الأجنبية ومن ثم تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات لتقليص حجم المديونية الخارجية تمهيدا للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، واشتملت فترات الإصلاح المدعومة من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على أربعة اتفاقيات هي برنامج الاستعداد الائتماني الأول ابتداء من جوان 1989، وبرنامج الاستعداد الائتماني الثاني ابتداء من جوان 1994، وبرنامج الاستعداد الائتماني الثالث أو التثبيت الهيكلي ابتداء من ماي 1994 إلى غاية ماي 1995، وبرنامج التعديل أو التصحيح الهيكلي من ماي 1995 إلى ماي 1998. ففي أفريل سنة 1994 قدمت الجزائر برنامجا شاملا لإعادة هيكلة اقتصادها، حظي بقبول صندوق النقد الدولي لينجز في مرحلتين، المرحلة الأولى عبر إتفاقية تأكيد stand-by لمدة سنة أمضيت في ماي 1994، وتتضمن تخفيف تسديد خدمات الديون بـ 5 مليار دولار تُسدد بعد 4 سنوات أي سنة 1998 على فترة تمتد إلى غاية سنة 2009، أما المرحلة الثانية فتضمنت إتفاقية للتسهيل المالي الموسّع قيمتها 1.2 مليار من حقوق السحب الخاصة تُوجه لدعم ميزان المدفوعات، وتُطبق خلال ثلاثة سنوات، من مارس 1995 إلى مارس 1998.

Abstract: This study aims to describe manifestations of the economy predicament in Algeria in the light of the economic reforms implemented in the past few decades. This paper also sheds the light on the stakes of shifting to competitive economy from an efficiency, effectiveness and flexibility index requirements perspective and analyzes the gap between unexploited potential prospects and harsh living conditions of the majority of Algerian population.

Economic efficiency and good management are thought to be the missing links in regards to the economy in Algeria. The absence of these elements results in permanent unhealthy phenomena such as unemployment, poverty and inflation.

This paper seeks to identify, study and analyze thoroughly the nature, causes and consequences of such phenomena in order to figure out the right way to address them.

Key words: Economy in Algeria, five-year plans, poverty, unemployment, inflation.

وفي الإطار ذاته، يعتبر عقد التسعينيات بمثابة اللبنة الأساسية للإصلاحات الاقتصادية Réformes Economiques، حيث إتخذت السلطات الحكومية مجموعة من الإجراءات المشددة ذات الطابع الإنكماشى للسياسات النقدية والمالية، تشمل:

- إعطاء إستقلالية أكبر للمؤسسات العمومية في التمويل والتسيير، والإنسحاب التدريجي للدولة، وكذلك إخضاعها في عملها لقواعد العرض والطلب والمنافسة والمردودية المالية؛
- التحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات، والإلغاء التدريجي للدعم على أسعار المواد الأساسية؛
- إلغاء إحتكار الدولة لعمليات التجارة الخارجية، وكذا إلغاء إحتكارها للأنشطة الإقتصادية، بغرض تشجيع المنافسة وتوسيع نطاق تدخل القطاع الخاص؛
- إصلاح النظام الجبائي وإدخال الضريبة على القيمة المضافة؛
- وضع قانون للإستثمار لجذب الإستثمار المحلي والأجنبي؛
- إصلاح النظام المصرفي والمالي بشكل يؤدي إلى صرامة في إصدار السيولة النقدية، وتخلي الخزينة عن تمويل المؤسسات الوطنية، كما يسمح بإنشاء بنوك خاصة، وكذلك تخفيض قيمة العملة الوطنية (تم إجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 60% ما بين 1988-1991)؛
- إصلاح القطاع الفلاحي العمومي، بشكل يسمح بإدخال التسيير الخاص في هذا القطاع، ويحرر أسعار المنتوجات الزراعية؛
- إصلاح قوانين العمل باتجاه إدخال مرونة أكبر في عقود العمل، وإلغاء القانون العام للعامل، والسماح بالطرد لأسباب إقتصادية، وتكريس التعددية النقابية والحق في الإضراب.

وكان الاعتقاد السائد لدى مؤسسات بريتون وودز أن تطبيق هذه البرامج التقشفية سيتمخض عنه خفض مستوى الاستهلاك الخاص، وزيادة معدلات البطالة، وزيادة الأسعار وإلغاء الدعم وتدهور الإنفاق الإستثماري العام والخاص، وخفض القيمة الخارجية للعملة لتشجيع التصدير والحد من نمو الواردات ... إلخ، سيؤدي إلى تحقيق وفرة متزايدة في الموارد المالية للدولة وينعكس في زيادة سريعة في حجم الإحتياطات الدولية من النقد الأجنبي، لكن في الواقع العملي وبعد نهاية برامج الإصلاحات الهيكلية لم يتحسن وضع الإقتصاد الوطني من زاوية معدل النمو خارج المحروقات، نصيب الفرد من الدخل الوطني، مستوى التشغيل، القوة الشرائية للدينار، ... إلخ.

وبعد سنة 1998 طبقت الجزائر برامج غير مدعومة بشكل مباشر، ولكنها تسيير في إتجاه البرامج المدعومة الأخيرة وخاصة برنامج التعديل الهيكلي، بحيث أنه انطلاقا من سنة 1999 إستعادت الدولة دورها الإقتصادي، والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الإستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري. وبحلول سنة 2000 تأكد الإتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج إستثمارية طموحة وطويلة المدى، فبعد سنتين من إنهاء برنامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الإنعاش في إطار برامج الجيل الأول من الإصلاحات، عادت الجزائر إلى صيغة

العمل بالتخطيط من خلال برنامج الإنعاش الوطني خلال الفترة (2001-2004)، ثم برنامج دعم النمو الإقتصادي (2005-2009). وأخيراً برنامج الإستثمارات العمومية (2010-2014)، وهي كلها برامج تسعى إلى دعم النمو خارج الميزانية العامة، وقد تجلت هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة.

وفي غضون ذلك، ورغم الإنتقال النوعي والقفزة الراديكالية من النموذج الإقتصادي الإشتراكي الموجه إلى النموذج الإقتصادي الليبرالي الحر Supply & Demand، ورغم تطبيق الحكومة لسلسلة الإصلاحات العميقة فترة التسعينات لتصحيح الإختلالات البنيوية وتحقيق الإستقرار في التوازنات الكلية الكبرى، في إطار برامج التثبيت الهيكلي 1994-1995 والتعديل الهيكلي 1995-1998، المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لتعميق تحرير التجارة الخارجية، وتدعيم الإستقلالية المالية والإقتصادية للمؤسسات العمومية... إلخ، ورغم شروع السلطات في تنفيذ برنامج الإستثمار العمومي 2010-2014 بـ 286 مليار دولار كامتداد لبرنامج الإنعاش ودعم النمو الإقتصادي 2001-2009 بـ 157 مليار دولار، بالإضافة إلى إبرام إتفاقيتي الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عام 2005 والمنطقة العربية للتبادل الحر عام 2009، والإضمام المرتقب إلى الفضاء العالمي للتجارة. بيد أن علاقة الجزائر الإقتصادية المتميزة بالعالم الخارجي في مؤشر الإنكشاف يطبعها النفط إذ ما زال يعاني من تبعية إقتصادية مفرطة ومرعبة متعددة المظاهر والتجليات تتلخص في التالي:

* / يعتقد الخبراء والباحثين أن نسبة الفقر الحقيقية في الجزائر، تختلف تماما عن تلك المتداولة في الساحة، والتي تظل تحوم حولها الشكوك أصلا لأنها متضاربة ومتناقضة بشكل صارخ بين التصريحات الرسمية المسؤولين في الحكومة، على غرار التقارير الظرفية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والمركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية، وبعض القطاعات الوزارية مثل وزارة التضامن الوطني، وحسب هؤلاء الخبراء والكثير من الأوساط السياسية والنقابية، فإن المعايير الميدانية ونض الشارع على أرض الواقع يؤكد حقيقة أن الوضعية الاجتماعية والظروف المعيشية للجزائريين ذات صورة سوداوية قاتمة (ظلم، جوع، حرمان، تهميش، إقصاء). حيث فشلت السياسات الوطنية التنموية فشلا ذريعا في التقليل من حدة الفقر ومحاربته، لبلوغ مرحلة الرفاهية رغم الإمكانيات الاقتصادية للبلاد، في الوقت الذي تملك فيه الجزائر مخزون أمان مالي يفوق 200 مليار دولار نهاية سنة 2011.

* / خصائص سوق العمل في الجزائر، فمن جهة ارتفاع وتيرة نمو العرض من العمالة، نتيجة ارتفاع نمو القوة العاملة النشطة بمعدلات أسرع من النمو الديمغرافي للسكان، وازدياد نسبة وعدد الأشخاص طالبي العمل والإدماج لأول مرة لاسيما في أوساط ذوي الكفاءات من حاملي الشهادات (الجامعيين والتقنيين السامين المتخرجين من معاهد التكوين المهني)، وخاصة الأقل من 30 سنة فهي ظاهرة ضاربة بأطنابها بحوالي 70% إلى 80%، وطول مدة بحثهم، إضافة إلى نقص مستواهم التأهيلي والتدريبي (عجز في الدراية الفنية والمهارات الإحترافية). ومن ناحية أخرى

تباطؤ نمو الطلب على العمالة: ضعف معدلات الإستثمار المجدي، وببطء ديناميكية النمو الإقتصادي خارج المحروقات، وسوء التسيير الإداري (تواضع الكفاءة الإنتاجية، وغياب الفعالية التنظيمية)، أي عبارة أدق غياب جهاز عرض إنتاجي مرن قادر على إستيعاب وامتصاص أكبر كمية ممكنة من المعروض البشري المتاح، ومن ثم ضعف قدرة النسيج المؤسسي على توليد فرص مستدامة للتوظيف.

* / واقع وأسباب مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم) في الإقتصاد الجزائري، إذ تشكل عملية إستهداف التضخم والسيطرة عليه تحدي صعب ومحك كبير للسياسات الإقتصادية (النقدية والمالية) والاجتماعية في البلاد، إذ يعد أهم المشكلات التي تنال قسطا كبيرا من الإهتمام من طرف الخبراء والحكومات والمنظمات الدولية لما له من آثار بالغة الحساسية ومتعددة على باقي متغيرات الإقتصاد الكلي. ويرى المحللين والخبراء الجزائريين أن الأسباب والمصادر الأساسية التي تسهم في صناعة بؤر الضغوط التضخمية متوفرة ومتعددة، ومن أبرز خصائص التضخم بالجزائر الفجوة بين عدم مرونة جهاز العرض الإنتاجي مقارنة مع إرتفاع وتيرة نمو الطلب الإستهلاكي، وهو ما يدفع نحو إرتفاع مؤشر أسعار الإستهلاك بأخذ منحنى تصاعدي، فمن ناحية عدم مرونة جهاز العرض الإنتاجي، أي عجز وجمود الجهاز الإنتاجي المحلي المهترئ والمهلهل أصلاً على الإستجابة للإحتياجات الداخلية المتزايدة، رغم ملايير الدولارات التي ضختها الدولة لترقية وتحسين النجاعة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية كمحرك للإقلاع، وتشجيع القطاع الخاص وتحفيز الإستثمار الأجنبي وعقد الشراكة المبرمة، فالمجاميع الصناعية والزراعية الوطنية تعاني من ركود مزمن فيما يتعلق بجوانب الإنتاجية والمردودية، فمثلا وجهت الحكومة خلال العشرية الفارطة أزيد من 180 مليار دولار أمريكي إلى قطاع البنية التحتية دون تحسين القدرات الإنتاجية للشركات التي إستفادت من عمليات إعادة هيكلة وتطهير مالي بقيمة 35 مليار دولار. لذلك فالشعبة الغذائية هي ميزة الإقتصاد الجزائري أدت إلى التضخم المستورد وتضاعف تكلفة فاتورة المشتريات الخارجية التي بلغت حدود 50 مليار دولار، نتيجة جنوح الأسعار إلى الإرتفاع في السوق العالمية بسبب مشاكل الجفاف والفيضانات التي ضربت الكثير من مواطن الإنتاج بالموازاة مع إرتفاع وتيرة نمو الطلب الإستهلاكي من جهة أخرى، أي إرتفاع ضغط الطلب الداخلي نتيجة دفع الأجور للموظفين في إطار الأنظمة التعويضية كمؤخرات، والمطالبة المتواصلة برفعها والتهديد بالتصعيد والدخول في موجة الإضرابات العمالية وشل حركة الإقتصاد، كما أن الحكومة ساهمت في تغذية الإرتفاع غير العقلاني لأسعار المواد الأساسية بلجوتها إلى رفع الأجر الوطني الأدنى بقيمة 3000 دينار مرة واحدة، على غرار الإنفاق العمومي الضخم الذي لم يقابله إرتفاع مادي في مستوى الإنتاج الوطني، كما أن تمويل عجز الموازنة يتم من خلال الإفراط في الإصدار النقدي، ولا تغفل على توسع البنوك في منح القروض الإستهلاكية. ينضاف إلى ما سبق، عدم تحكم الحكومة في القطاعات الأساسية خاصة المواد الغذائية والمنتجات الفلاحية وأسعار الأدوية والخدمات الصحية الملحقه، بالموازاة مع محدودية أدوات مراقبة تدفق السيولة النقدية المتداولة

في السوق، وأخيراً ضعف الأجهزة الرقابية للدولة على التحكم في حلقات المضاربة وضبط الممارسات الاحتكارية في الإقتصاد الوطني.

المحور الأول: برامج الاستثمارات العمومية لإنعاش ودعم النمو الاقتصادي

1- مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

في جوان 2001 تم الإعلان عن مشروع حكومي ذو طبيعة إقتصادية هو برنامج الإنعاش الإقتصادي، الذي حددت مدته بثلاث سنوات بهدف إنعاش المحيط الإقتصادي، لتحقيق النمو الإقتصادي، وبالتالي فهو يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة الموفرة لمناصب الشغل، والحد من الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة، ودعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، ومن ثم فإن هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة، وإلى تخفيض تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في دفع جديد للاقتصاد واستدامة التوازنات المحققة على مستوى التوازنات الكلية، وسخر له غلاف مالي إستهلك 6.9 مليار دولار تعادل 525 مليار دينار، وأعتبر آنذاك برنامجا قياسيا وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم قبل إقراره والذي قدر بـ 11.9 مليار دولار. ويمكن تقسيم برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة برامج رئيسية كل برنامج يخص قطاع معين، وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، والجدول التالي يوضح المخصصات المالية لذلك (الوحدة: مليار دينار):

المجموع بالنسب %	المجموع بالمبالغ	2004	2003	2002	2001	
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	الزراعة والصيد البحري
8.6	45.0	-	-	15	30	دعم الإصلاحات
100	524.7	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي <http://www.cnes.dz>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية بـ 40.1% قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، يدل ذلك على عزم الدولة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر سنة 1986، ونتيجة الإصلاحات البنوية التي طبقت خلال فترة التسعينات، والتي أجبرت الحكومة على تقليص الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار بغية إستعادة التوازن المالي لميزانية الدولة، يضاف إلى ذلك أهميته الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الإقتصادي. ثم يأتي بعد ذلك قطاع التنمية المحلية والبشرية بـ 38.8%، نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية بالغة في تحسين الظروف الإجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية. ثم الزراعة والصيد البحري بـ 12.4% (إنشاء صندوق تنمية الجنوب الذي شمل 13 ولاية بغلاف

مالي قدره 25 مليار دينار)، ثم برنامج دعم الإصلاحات بنسبة 8.6% والذي وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي ترمي إلى ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة. وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و 2002 بما يقدر بـ 205.4 مليار دينار و 185.9 مليار دينار على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى إستغلال الإنفراج المالي، ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة نوعية في تطور النشاط الإقتصادي.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

جاء هذا البرنامج كامتداد لمواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع إستمرار الصلابة المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة. واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الإقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، ففي سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الإقتصادي للفترة 2005-2009 ويتضمن محورين، الأول يقوم على بعث برنامج إستثماري رصد له غلاف قدره 55 مليار دولار أي حوالي 4202.7 مليار دينار، وفي هذا الشأن أعطيت الأولوية فيه لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الإقتصادية ومكافحة البطالة، أما الثاني فيقوم على التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على إستقرار كتلة الأجور وتحسين إدارة الدين العام. ومن خلال هذا البرنامج تم بعث عديد المشاريع مع شركاء أجانب، منها الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كم، وإنجاز مليون وحدة سكنية، وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز، وتطوير الزراعة ودعمها، وتحلية مياه البحر، ثم طرح برنامج تنمية الهضاب العليا والجنوب. والشيء الملاحظ أنه خلال هذا البرنامج عرف حجم الإستثمار العمومي معدلات نمو جد مرتفعة، بلغت في متوسطها حوالي 27% (806.8 مليار دينار عام 2005 إلى 1926 مليار دينار عام 2009)، والجدول التالي يوضح المخصصات المالية لذلك (الوحدة: مليار دينار):

القطاعات	المجموع بالمبلغ	المجموع بالنسب %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للإتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: رئاسة الحكومة <http://www.premier-ministre.gov.dz>

من خلال الجدول، نلاحظ أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان يهيمن على أكبر نسبة من مجموع المبلغ المخصص لبرنامج دعم النمو 40.5%، وبمبلغ أكبر بكثير من المبلغ المخصص في برنامج الإنعاش الإقتصادي، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، السكني، التعليمي والأمني (توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية). ثم يتبعه برنامج المنشآت القاعدية بمبلغ 1703.1 مليار

دينار دينار باعتباره من أهم العوامل المساهمة في رفع وتيرة معدلات النمو الإقتصادي، والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج، وذلك تماشياً مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الإقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعاً حاداً نظراً للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرة الأخيرة من التسعينيات، خصوصاً وأنها تمثل دعماً وحافزاً قوياً للإستثمار. ثم يأتي برنامج دعم التنمية الإقتصادية وهو مبلغ ضئيل جداً مقارنة مع متطلبات القطاع الإقتصادي. أما برنامج تحديث وتوسيع الخدمات العامة فخصصت لها الجهات الوصية قيمة 204 مليار دينار نظراً لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الإقتصادي والإجتماعي.

إنَّ القراءة المتأنية والفاحصة لحصيلة إنجازات وحشيات نتائج برنامج الإنعاش الوطني خلال الفترة (2001-2004)، ثم برنامج دعم النمو الإقتصادي (2005-2009) تؤكد أن مقارنة تنوع بنية الإقتصاد الجزائري لم يطرأ عليها أي تغيير، وأن الثروة البترولية والغازية للجزائر حصرياً تمكنها من مراكمة مبالغ هامة، تحقق التوازن في مؤشرات الإقتصاد الكلي مقارنة بكثير من الدول الأخرى. بيد أن هذه النعمة يجب ألا تتحوّل إلى مسوغ للإلتفاف المفرط من دون تحديد مُحكم للأولويات ودراسة متأنية لجذوى المشاريع المبرمجة، ولا وسيلة للثراء غير المشروع لقلّة من المتحكمين في دوائر القرار على حساب فئات عريضة من المجتمع. ومن أجل إحداث القطيعة مع أسلوب البرامج الماضية التي اتسمت بالتبذير وسوء التدبير، كان من اللازم أن تُقدّم الحكومة تقييماً مفصلاً لما أنجز وما لم ينجز خلال المدة الماضية قبل الإنخراط في مخطط جديد. فالحديث الرسمي العام على أن المخططين السابقين أتاحوا تحقيق مكاسب هامة وتطورات كثيرة في النواحي الإقتصادية والإجتماعية، غير مقنع. لأن المحك الحقيقي هو منسوب تحسن المستوى المعيشي والقوة الشرائية للمواطنين والتصدير خارج المحروقات والأمن الغذائي.

3- برنامج الإستثمار العمومي 2010-2014

إمتداداً للبرامج التنموية السالفة المعلن عنها منذ مطلع الألفية الثالثة، أعلنت السلطات المركزية إهتمامها وعزمها تخصيص غلاف مالي يناهز 286 مليار دولار أو ما يمثل 222 مليار أورو كتكلفة إجمالية، والتي تعادل ضعف الناتج الداخلي الحالي للجزائر لتجسيد برنامج الإستثمار العمومي PIP بإطلاق مشاريع جديدة بحشد مبلغ 156 مليار دولار، وإستكمال المشاريع الكبرى الجارية بتعبئة مبلغ 130 مليار دولار. إذ توجد فرص إستثمارية حقيقية، حيث عند قراءة محتوى برنامج المخطط التنموي للخماسي الذي يندرج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني، يتجلى سعي الحكومة لبلوغ هدف تنوع بنية الإقتصاد الوطني مع برمجة إنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة محلية لإضفاء ديناميكية جديدة وعصرية بتأهيل وإنعاش هذا النوع من المؤسسات، حيث خصصت 380 مليار دينار (4 ملايين أورو) كغلاف مالي لبلوغ المرامي الإستراتيجية المسطرة (إنشاء قرابة 40 ألف مؤسسة سنوياً توفر 1.4 مليون منصب شغل حتى مطلع 2014). وهذه الحركة تأتي في سياق الجهود الحكومية المبذولة من أجل ترقية وتطوير الإستثمار وتجويد

مناخ الأعمال وتسهيل جلب أكبر عدد ممكن من الأجانب للسوق الوطنية، وتفادي التوجه نحو الإستيراد بفاتورته المكلفة (فاتورة شراء قطع الغيار تفوق 3 ملايين أورو سنوياً)، وعن جانب التنمية الزراعية فقد خصص مبلغ 13 مليار دولار تم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية حيث بدأت الجزائر من خلال الوزارة الوصية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDA منذ سنة 2000، ويعتمد على إعادة الديناميكية للفضاءات الريفية وتثبيت الأهالي في مناطقهم للتخفيف من النزوح نحو المدن وتحسين ظروف معيشتهم وتنويع نشاطاتهم مع حماية الموارد الطبيعية وإقحام الفلاح في عملية التنمية. يضاف إلى ذلك مسألة تحسين المنشآت القاعدية للنقل وتوزيع المياه، وكذا يتضمن مشاريع هائلة في قطاعات التعليم والصحة ومجالات السكن الإجتماعي¹.

مما سبق، هل يمكن للخزينة العمومية إستيعاب مبلغ 60 مليار دولار مدخول سنوياً للإستثمار 2010-2014، في وقت لم تتمكن من إدارة مبلغ 6.9 مليار دولار خلال مدة 3 أعوام فترة تجسيد مخطط الإنعاش الإقتصادي 2001-2004؟!، فهذا يؤشر ويدل بصفة قطعية على معطى الإرتجالية والعشوائية في إعداد هذه البرامج باهضة الثمن، فهناك شكوك مطروحة ترتبط بظروف وملايسات إعداد هذا البرنامج ومدى إنسجامه مع مقتضيات النمو الإقتصادي والإجتماعي للجزائر. إذ يرى العديد من الأكاديميين والخبراء بالجزائر، على أن التعقيدات

¹- عملية تحليل المعطيات وإستنتاج الأرقام تمت من خلال إستقراء المادة العلمية التالية:

- التقارير السنوية حول الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (<http://www.cnes.dz>)
- البرنامج الخماسي الجزائري: فرصة للإقلاع الاقتصادي أم إستمرار لنهج التبذير؟، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، لبنان، 2010 (<http://carnegie-mec.org>)
- الموقع الإلكتروني لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية (<http://www.minagri.dz>)
- الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار (<http://www.mipmepi.gov.dz>)
- الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (<http://www.andi.dz>)
- Abelmajid Bouzidi: Les Années 90 de l'économie Algérienne, El Watan, Alger, 2001, pp.51-66
- <http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf> (Consulté Le 1-1-2012)
- http://www.mipmepi.gov.dz/index_fr.php?page=reforme (Consulté Le 1-1-2012)
- http://www.andi.dz/ar/index.php?fc=b_declare (Consulté Le 1-1-2012)
- <http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2011\07\07-20\20x46.htm> (Consulté Le 20-7-2011)
- <http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2010\08\08-04\04qpt15.htm> (Consulté Le 4-8-2010)
- <http://www.algerie360.com/ar/4131/> (Consulté Le 30-9-2011)
- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A18BA154-34E1-40D5-84E9-3472A24ADD80.htm> (Consulté Le 25-6-2010)
- <http://www.eurojar.org/ar/euromed-projects-actions/> (Consulté Le 3-3-2011)

مؤشر الفقر البشري يأخذ شكلين:

- HPI-1: Human Poverty Index (for Developing Countries)
- HPI-2: Human Poverty Index (for OECD Countries, Central and Eastern Europe and the CIS)

والملايسات التي يعيش ويتخبط في كنفها إقتصادنا هو تحصيل حاصل، في ظل القاعدة السائدة بأن النمو الإقتصادي المحقق في الجزائر مرهون بتطورات ووضعية الإقتصاد العالمي في مجال الطلب على الطاقة الأحفورية الناضبة، وأطلق على الإقتصاد الوطني على أنه إقتصاد قائم على سياسة إستنزافية للثروة البترولية والغازية دون مراعاة المسؤولين لمحدودية الإحتياجات والكفاءة في تخصيص العائدات والعدالة في التوزيع من جهة، وعلى سياسة التوسع في تسويق الموارد على حساب إستراتيجيات تصنيعه من جهة أخرى، فأصبح الإقتصاد الجزائري رهين الإيرادات النفطية، مع سيادة قطاع المحروقات وهذا ما يعرف في الأدبيات بالعقدة الهولندية (أحادية التصدير-مادة أولية).

المحور الثاني: مؤشر الفقر ورهان العدالة في توزيع الثروة القومية

لقد تم تداول مصطلح الفقر في الفترات الأخيرة كثيرا، وكتب في مواضيعه الكثيرين، وهو من القضايا الساخنة التي تثير الكثير من الجدل وتسيل الكثير من الحبر، باعتباره ظاهرة مرضية غير صحية تصيب أكثر الطبقات المحرومة والمتوسطة، ولعنة الفقر متغير تابع لعدة متغيرات مستقلة رئيسية مثل تباطؤ وتيرة معدلات النمو الإقتصادي للبلد، والبطالة (شح مناصب العمل) والتضخم (تقهقر المستوى المعيشي وتآكل القوة الشرائية)، وغياب العدالة في توزيع الثروة القومية بسبب إستفحال الفساد في مفاصل صناعة القرار، الأمر الذي ينجر عنه توسع الفوارق الإجتماعية وتفشي مظاهر الجريمة لما يزداد الغني غنىً والفقير فقراً. وقد تم تناول مسألة الفقر البشري في التقرير الوطني للمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي حول التنمية البشرية، الذي أعدته الجزائر للمرة الأولى سنة 1999، ويحدد دليل الفقر البشري العجز المسجل في ثلاث ميادين أساسية في الحياة البشرية من حيث نسبة الأفراد المعرضين للوفاة قبل سن الأربعين، ونسبة الأمية لدى الكبار، والعجز المسجل في مجال الخدمات الإجتماعية عموما المقدر بنسبة الأفراد الذين لم يستفيدوا من الخدمات الصحية، والأفراد المحرومين من المياه الصالحة للشرب، ونسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. وبناءً على المعطيات والإحصائيات المتوفرة ندرج الجداول التالية:

والجدول يوضح تطور معدلات الفقر البشري للفترة 1995-2005

السنة	1995	1999	2000	2004	2005
معدل الفقر (%)	25.2	23.3	22.9	18.1	16.6

Source: Conseil National Economique et Social

والجدول أسفله يوضح الفقر البشري وفق الدخل في الجزائر Human Poverty Index (HPI-1)

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2007
قيمة الدليل HPI-1 (%)	24.8	23.5	23.4	22.6	21.9	21.3	21.5	21.5	17.5
عدد الدول	95	90	92	94	95	103	102	108	135
الترتيب العالمي	42	40	39	42	43	48	46	51	71

والجدول أسفله يوضح النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر

السنة	1987-1988	1983-1984	1990-1991	1990-1991	1990-1991	1990-1991	1990-1991	1990-1991	2000-2001
	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2007
دولار واحد في اليوم (%)	2>	2>	2>	2>	2>	2>	2>	2>	6.8
دولارين في اليوم (%)	15.1	15.1	15.1	15.1	15.1	15.1	15.1	15.1	23.6
خط الفقر النظري (%)	22.6	22.6	22.6	22.6	22.6	22.6	22.6	22.6	22.6

Sources: Population Below Income Poverty Line, <http://www.undp.org>

من الجداول أعلاه، نلاحظ أن مؤشر الفقر البشري في الأسر الجزائرية التي يتراوح متوسط حجمها ما بين 6.5 إلى 7 أشخاص، في تناقص مستمر خلال الفترة 1995-2010 حيث بلغ نسبة 25.2% سنة 1995 ليتقلص إلى 16.6% عام 2005، وهذا راجع مبدئياً إلى إهتمام الحكومة بظاهرة الفقر، من خلال تخصيص ميزانيات لدعم أسعار المواد الأساسية كالحبوب والحليب والسكر، وضخ مبالغ مالية هامة من أجل تنويع النشاطات والمشاريع الإستثمارية التي فتحت آفاقاً كبيرة للتشغيل، وتحسين المصاريف اليومية للمواطنين، علاوة عن زيادة كتلة الأجور والإعانات والمنح الممنوحة للعجزة والمتقاعدين وذوي الدخل المحدود، ومنح التمدريس الممنوحة للتلاميذ. والجدير بالذكر، أن نسبة الفقر مرتفعة بالمناطق الريفية أكثر مقارنة بالمناطق الحضرية.

1- تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حول الفقر في الجزائر

يشير تقرير التنمية البشرية أن معدل الذين يقل دخلهم عن دولارين في اليوم أو الشريحة السكانية التي تعتبر في مستوى الخط الأدنى للفقر، قد وصل في الجزائر خلال السنوات 1990-2002 إلى 22.6% من إجمالي عدد السكان، أما نسبة الفقر وفق خط الفقر المحدد بـ 1.25 دولار لليوم لعام 1995 فكانت 14.1% ثم تقلصت إلى 12.1% عام 2000، ثم 5.7% عام 2005. وجاء في التقرير الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 2009، تصنيف الجزائر بين الدول الفقيرة في المرتبة 103 من أصل 173 دولة. ورغم ذلك، فحسب المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، فإن الأمم المتحدة قد صنفت الجزائر عام 2010 في المرتبة الـ 84 عالمياً، في قائمة الدول التي تسهم بشكل كبير في محاربة ظاهرتي الفقر والبطالة، وذلك من خلال تحقيقها لـ 7 أهداف الإنمائية المرجوة (2000-2015)، حيث كانت قد إشتربت على كافة دول العالم سنة 2000، تحقيق نسبة 5% في التقليل من حدة الفقر في العالم بحلول عام 2015.

2- تقرير المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية حول الفقر في الجزائر

هذه الدراسة جاءت بطلب من وزارة التشغيل والتضامن الوطني، ومست عينة تتضمن 5 آلاف أسرة جزائرية، موزعة على مستوى 34 ولاية بالمناطق الجغرافية الأربع للوطن، وبالمناطق الساحلية والجبلية والصحراوية والسهبية والهضاب العليا. إذ كشفت أن نسبة مستوى الفقر في الجزائر تقلصت بشكل محسوس وملحوظ إلى أقل من 6% عام 2002، مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال العشر سنوات الماضية بعدما كانت سنة 1995 تقدر بـ 22%، و 17% عام 1999.

3- دراسة البنك العالمي بالتعاون مع الديوان الوطني للإحصائيات حول الفقر في الجزائر

خصصت هذه الدراسة لإبراز الآثار الاجتماعية للأزمة الاقتصادية التي عرفت الجزائر في عشرية التسعينات. وحسب الدراسة فإنه يعتبر فقير في الجزائر، كل أسرة ذات دخل سنوي يقل عن 16000 دينار سنويا، أي بما يعادل 1330 دينار شهريا، وحسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1995 في إطار دراسة البنك العالمي أن 14% من المواطنين أو ما يعادل أربعة ملايين شخص يعيشون ما دون خط الفقر، وقد كان عددهم حوالي 1.7 مليون شخص سنة 1988، أي أن الفقر بين سنتي 1988-1995 قد ارتفع، والسبب يعود إلى برامج الإصلاحات الهيكلية، كما لعبت الظروف الأمنية في تلك الفترة دورا هاما في تزايد هذه النسبة بسبب النزوح الريفي وترك الفلاحين للأراضي الزراعية المصدر الوحيد للرزق. إضافة إلى هذا فإنه من بين 4 ملايين فقير في الجزائر يعيشون وضعية فقر مدقع بدخل يساوي 12000 دينار سنويا أو ما يعادل 1000 دينار شهريا. الأمر الذي يطرح مسألة في منتهى الأهمية هي قضية تصنيف الفقر إلى نوعين فقر المجتمع وفقر مؤسسات الدولة، لذلك فالجزائر لا يزال أمامها قطع أشواط كبيرة لمحاصرة بؤر الفقر المغذي للانحراف الاجتماعي والمهدد للسلم الأمني. إذ تشير التقارير والدراسات والأبحاث الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني وشبكة ندى للدفاع عن حقوق الطفل، إلى أن أنواع العنف على اختلافها بدءا بالإساءة الجنسية وحتى العنف النفسي واللفظي، تخطت الخط الأحمر في المجتمع الجزائري، حيث تكشف الأرقام والوقائع من سنة لأخرى ارتفاع وتيرة الجرائم بصورة فظيعة ومخيفة تصل إلى حد القتل، حيث تم تسجيل أكثر من 8000 إعتداء ضد الصغار، ومقتل 28 طفلا ضحية (14 قتل عمدي؛ 14 متأثرين بإصابات خطيرة والضرب المفضي إلى الوفاة) واختطاف 221 خلال عام 2011، مقابل تسجيل 6202 حالة إعتداء وعنف بمختلف الأشكال ضد الأطفال عام 2010 أي بزيادة قدرت بـ 14%. كما أن ملف الخصوصية أدى إلى غلق أكثر من 40 ألف مؤسسة إقتصادية عمومية ترتب عنه تسريحات فردية وجماعية بحوالي 500 ألف عامل، إنضمت عائلاتهم إلى دائرة الفقر. واعتمادا على النتائج المتوصل إليها في الأبحاث والدراسات العلمية في الندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، أكد الخبراء والباحثون المشاركون، أن نسبة الجزائريين الذين يعيشون تحت عتبة الفقر لا تقل عن 40%، وأن أكثر من 45% من الأجراء يعيشون تحت الخط الأدنى للفقر. ويعمق تضارب النسب حول الفقر في الجزائر عدم وجود معايير واضحة للقياس الاجتماعي وغياب دراسات جادة، وكذا الاختلاف في تحديد دقيق لمفهوم للفقر. وانتقد الخبراء المعيار العالمي للفقر، الذي يحدد الدخل اليومي لغير الفقراء بما يتجاوز 2 دولار، أي ما قيمته 140 دينار جزائري، التي يبدو جليا أنها لا تغطي الاحتياجات اليومية الأساسية من غذاء، وكذا الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى للعائلة، وأن المعيار الأمثل لتعريف الفقير هو المعيار الإسلامي (الشخص الذي لا يملك قوت يومه)، ففي حالة ترجمة هذا التعريف بالأرقام، فينبغي على رب العائلة أن يتقاضى ما لا يقل

عن 500 دينار في اليوم، فإذا تم تطبيق هذا المعيار على الأجراء في الجزائر نجد أن أغلب العائلات فقيرة¹.

المحور الثالث: مؤشر البطالة والفجوة بين نمو العرض البشري وتباطؤ الطلب على العمالة

إن معدل البطالة Unemployment/Chômage هو نسبة السكان العاطلين إلى القوة العاملة النشطة Main-d'œuvre، ويحسب كالتالي: معدل البطالة = السكان العاطلين / القوة العاملة النشطة. أما معدل التشغيل Emploi فهو نسبة السكان العاملين إلى القوة العاملة النشطة، ويحسب كالتالي: معدل التشغيل = السكان العاملين / القوة العاملة النشطة. إذا من هذه المعادلة يمكن القول، أن الحجم المتزايد للسكان النشطين على محور الزمن، يمثل أحد تحديات سياسة التشغيل في الجزائر كما أن معدل البطالة يتأثر بكل من معدل النمو الإقتصادي ومعدل النمو الديمغرافي. والبطالة ظاهرة عالمية وخطورتها في الجزائر لا تكمن فقط في حجمها بل في تركيبها، فمثلا شهدت الجزائر عام 2010 ما لا يقل عن تسعة آلاف احتجاج واضراب من بين مسبباته الرئيسة البحث عن وظيفة. ومن أبرز سمات سوق الشغل الجزائري الفجوة بين إرتفاع وتيرة نمو العرض البشري مقارنة مع تباطؤ نمو الطلب على العمالة، فالبطالة في الجزائر بنيوية.

¹ عملية تحليل المعطيات وإستنتاج الأرقام تمت من خلال التحميل الرقمي من الروابط الإقتراضية وإستقراء المادة العلمية التالية:

- الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (<http://www.cnes.dz>)

- سلطان بلغيث: الآليات الإجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 11، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، القبة، الجزائر، 2008، ص.13

- مداخلات الدكاترة كوش عاشور وفارس مسدور، الندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، جامعة البليدة، الجزائر، 2010

- الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للأمن الوطني (<http://www.dgsn.dz>)

- الموقع الإلكتروني لشبكة ندى للدفاع عن حقوق الطفل ()

- Projet de Rapport sur la Conjoncture Economique et Sociale du 1^{ère} Semestre, Commission de L'évaluation, Conseil National Economique et Social, 2000

- Le Manuel Scolaire: Aspects Economiques et Sociaux, Commission Population et Besoins Sociaux, 21^{ème} Session Plénière, Conseil National Economique et Social, 2002

- Majid Bouzidi: Les Années 90 de L'économie Algérienne, ENAG, Alger, 1999, pp.114-115

- Ahmed Ben Bitour: L'Algérie au Troisième Millénaire (Défis et Potentialités), Edition Marinoor, Alger, 1988, p.78

http://www.cnes.dz_conj1s00/doc (Consulté Le 1-1-2011)

http://www.cnes.dz_livrev.f/doc (Consulté Le 1-1-2011)

http://www.cnes.dz_conjcture2002/doc (Consulté Le 1-1-2011)

<http://www.djazairress.com/echorouk/6727> (Consulté Le 4-8-2006)

<http://www.djazairress.com/echorouk/4848> (Consulté Le 7-6-2008)

<http://www.djazairress.com/algeriatimes/4532> (Consulté Le 12-3-2010)

<http://www.algerie360.com/ar/22845/> (Consulté Le 2-3-2011)

<http://www.elkhabar.com/ar/autres/dossiers/285840.html> (Consulté Le 6-4-2012)

1- ميكانيزمات مكافحة ومحاربة ظاهرة البطالة في الجزائر

وفي خضم ذلك، قامت الحكومة بتأسيس جملة من القنوات والآليات، ترمي في مجملها إلى تحريك عجلة سوق العمل، وتقليص الآثار السلبية للإصلاحات الهيكلية، بتمكين الشباب من إكتساب الخبرة المهنية اللازمة لإدماجهم في عالم الشغل بصفة دائمة مستقبلاً من خلال تكوينهم على المدى القصير لصقل موهبتهم وكفاءتهم التشغيلية (مدة العقد مؤقتة يتم تجديدها ثلاث مرات على أقصى تقدير)، حيث في بداية عقد التسعينات تم تنصيب جهاز الإدماج المهني للشباب DIPJ، وصندوق العمل على تشغيل الشباب FAEJ (عُوض سنة 1996 بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وهو أكبر جهاز حكومي للتوظيف)، ويضم الجهاز ثلاث أصناف من صيغ العمل هي: الوكالة الوطنية لتطوير الشغل ANDE، التشغيل المؤقت المؤجر بمبادرة محلية ESIL، الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM. كما تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC سنة 1994 يمس الأشخاص المسرحين لأسباب إقتصادية، وتأسيس برنامج المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة سنة 1997، وفي نفس العام أطلق برنامج أشغال ونشاطات المنفعة العامة ذات الكثافة العالية ليد العاملة TUPHIMO كإصلاح الطرقات، الغابات، تنظيف المحيط، الري وتطهير القنوات بفتح ورشات كبرى على مستوى الولايات، وعقود ما قبل التشغيل CPE سنة 1998، إضافة إلى الجهود المبذولة من قبل مديريات النشاط الاجتماعي DAS. والشبكة الاجتماعية لحماية الفئات المحرومة بدعم دخولهم بعد رفع الدعم على الأسعار (تعويضات للأشخاص دون دخل ICSR سنة 1992 ثم إستبدالها سنة 1994 بصيغتين جديدتين: المنحة الجزافية للتضامن AFS والنشاط ذو المنفعة العامة IAIG)، على غرار الإمتيازات الجبائية والتسهيلات الإئتمانية من طرف البنوك (القرض المصغر أنشأ سنة 1999) بالإضافة إلى إنشاء صندوق ضمان مخاطر القروض للشباب المقاول، والوكالة الوطنية لضمان القروض المصغرة ANGEM، ... إلخ.

2- تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر 1995-2010

لتوضيح أثر الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة على وضعية سوق التشغيل في الجزائر، وبالتالي توضيح حجم الهوة بين المعروض البشري والطلب على العمل، نعرض الجداول التالية، والتي تبرز تطور معدلي البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة من 1995-2010:

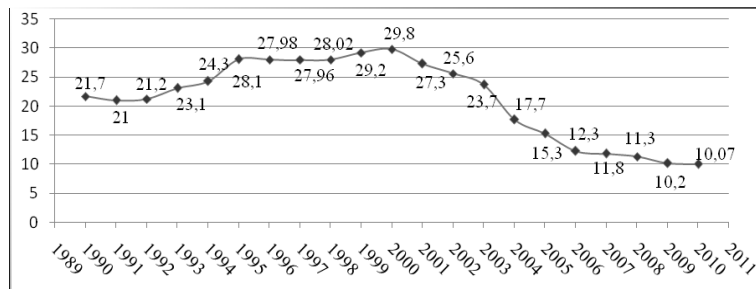
السنوات	حجم القوى النشطة	إجمالي العاطلين	عدد الأفراد العاملين	معدل البطالة	معدل العمالة
1995	7 561 000	2 125 000	5 436 000	28.1	71.9
1996	7 811 000	2 186 000	5 625 000	27.9	72.1
1997	8 072 000	2 257 000	5 815 000	27.9	72.1
1998	8 326 000	2 333 000	5 993 000	28.1	71.9
1999	8 589 000	2 508 000	6 081 000	29.2	70.8
2000	8 153 000	2 430 000	5 723 000	29.8	70.2
2001	8 568 000	2 340 000	6 228 000	27.3	72.7
2002	8 625 000	2 208 000	6 417 000	25.6	74.4
2003	8 762 000	2 077 000	6 685 000	23.7	76.3

82.3	17.7	7 792 000	1 677 000	9 469 000	2004
84.7	15.3	8 046 500	1 453 500	9 500 000	2005
87.7	12.3	8 865 000	1 244 000	10 109 000	2006
88.2	11.8	8 791 000	1 177 000	9 968 000	2007
88.7	11.3	9 149 000	1 166 000	10 315 000	2008
89.8	10.2	9 468 000	1 076 000	10 544 000	2009
89.9	10.1	9 723 000	1 089 100	10 812 100	2010

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء Office National des Statistiques

والشكل يبرز تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990

إلى 2010



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة في الجدول السابق

والجدول يوضح نسبة الفئة العاملة من المجتمع حسب القطاع الإقتصادي والجنس

والموقع سنة 2010

المجموع		الإناث		الذكور		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
4.5	287	1.7	19	5.1	268	المناطق الحضرية
15.3	974	26.7	301	12.9	673	الزراعة
17.8	1132	1.8	20	21.2	1112	الصناعة
62.4	3968	69.8	786	60.8	3182	أشغال وبناء
100	6360	100	1126	100	5234	تجارة خدمات
						المجموع
						المناطق الريفية
25.1	849	21.8	76	25.5	773	الزراعة
10.8	363	32.2	112	8.3	251	الصناعة
22.3	754	1.5	5	24.7	748	أشغال وبناء
41.8	1409	44.5	155	41.4	1254	تجارة خدمات
100	3375	100	348	100	3027	المجموع
						التراب الوطني
11.7	1136	6.5	95	12.6	1040	الزراعة
13.7	1337	28	413	11.2	924	الصناعة
19.4	1886	1.7	25	22.5	1860	أشغال وبناء
55.2	5377	63.8	941	53.7	4436	تجارة خدمات
100	9723	100	1474	100	8261	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء Office National des Statistiques

والجدول يوضح معدل مشاركة القوى العاملة (15 سنة فأكثر) المنتخ حسب الجنس في الجزائر لعام 2007

نسبة الاستخدام في الزراعة (%)			نسبة الاستخدام في الصناعة (%)			نسبة الاستخدام في الخدمات (%)		
ذكور	إناث	الجنسين	ذكور	إناث	الجنسين	ذكور	إناث	الجنسين
18.80	12.07	17.60	9.19	22.18	11.50	72.0	65.75	70.90

المصدر: مصادر وطنية ورسمية ومنظمة العمل العربية مستندة على البيانات الرسمية المتاحة والجدول يوضح متوسط إنتاجية العامل من الناتج الصناعي للجزائر (بالأسعار الجارية بالدولار)

2004	2005	2006
16 672	22 604	26 854

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007

جدول يوضح معدلات البطالة في العالم (2005-2010)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	
9.6	9.3	5.8	4.6	4.6	5.1	و.م.أ.
7.8	7.5	5.6	5.4	5.4	4.8	بريطانيا
5.1	5.1	4.0	3.8	4.1	4.4	اليابان
6.9	7.5	7.3	8.4	9.8	10.6	ألمانيا
9.7	9.6	7.8	8.3	9.2	9.3	فرنسا
8.5	7.8	6.8	6.2	6.8	7.7	إيطاليا

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الإقتصاد العالمي

من إستقراء معطيات الجداول والأشكال أعلاه، إضافة إلى مضامين التقارير الصادرة عن الهيئات الوطنية والدولية، يمكن إبداء التصورات وزوايا النظر التالية، عرفت نسبة البطالة تراجعاً محسوساً وانحصاراً متتالياً خلال طول السلسلة الزمنية المدروسة 1995-2010، حيث إنتقلت من مستوى قياسي بـ 29.8% عام 2000 لتتدرج بشكل محسوس إلى 10.1% عام 2010 مقابل 28.1% عام 1995. أما معدلات البطالة فالمعدل العام خلال العقود الأربعة السابقة أي الفترة بين 1970-2010 هي 20.23%، وهو معدل بطالة مرتفع نسبياً، حيث شهدت إنخفاضاً معتبر خلال السبعينات إذ تقلص من 22.4% سنة 1970 إلى 11.1% سنة 1979، بسبب البرامج التنموية المطبقة في غضون هذه الفترة كالثورة الزراعية وتطوير الصناعات الثقيلة، ولكن في الفترة من 1980 إلى 1999 بدأ يطرح بإلحاح عميق مسألة ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات رهيبية ومأساوية من 15.7% إلى 28.2%، بسبب مآزق تباطؤ الإقتصاد الجزائري خلال الثمانينات خصوصاً مع أزمة إنخفاض أسعار البترول إلى دون 10 دولار للبرميل وتقلص المداخل من العملة الصعبة عام 1986، والذي أدى إلى تراجع الإستثمارات العمومية، مما انعكس على الإنخفاض المحسوس في مناصب الشغل الموفرة سنوياً تبعه تسريح كبير للعمال، إضافة إلى مخلفات ورواسب الفشل الذريع للمخططات السابقة، تلاه مباشرة الغضب الشعبي في أكتوبر 1988. هذا الوضع الإقتصادي المتأزم، جعل صناع القرار يعالجونه بإتخاذ حزمة من الإصلاحات الراديكالية على غرار الخصخصة والتحول النوعي نحو الإقتصاد الحر التحول للنظام الاقتصادي

الحر وتوقف الدولة عن تشغيل الخريجين، التي شرع فيها منذ مطلع عشرية التسعينات التي شهدت وضعاً اجتماعياً خافوا ممزوج بدوامه العنف الدموية كواقع أمني صعب للغاية عامي 1994-1995. أما سنة 2000 إلى 2009، فشهدت إنخفاض نسبي في معدلات البطالة، نتيجة عودة الانتعاش في أسعار النفط. حيث بلغت مستويات البطالة أعلى وأوج نسبة لها بـ 29.8% بداية الألفية، وأدنى مستوى 10.1% عام 2010. ويرتقب الطاقم الحكومي أن ترتفع معدلات التشغيل أكثر حيث تكون معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات مدفوعة بالإتفاق على برنامج الإستثمار العمومي للمخطط الخماسي 2010-2014 وذلك على خلفية العلاقة الطردية التناسبية بين مؤشرات الإتفاق العام ومعدلات البطالة خلال مدة تطبيق المخططين السابقين 2001-2009. وفي ذات الإتجاه التحليلي، شهد حجم السكان النشطين زيادة معتبرة خلال الفترة 1995-2010 تقدر بـ 3251100 شخص يشاركون في النشاط الاقتصادي، وإجمالي عدد المشتغلين فعلاً لسنة 2010 تقدر بـ 9723000 عامل، أما عدد البطالين فهو 1089100 عاطل عن العمل. ويتبين من خلال هذه الإحصائيات نستنتج أن عدد السكان النشطين يتزايد أسياً من سنة إلى أخرى بـ 2.68%، وهذا نفس الشيء بالنسبة لعدد الأفراد العاملين فهو أيضاً في تزايد مستمر بـ 4.92%، بالموازاة مع تدرج سنوي لنسبة البطالة بـ 3.04%، وهذا يعتبر مبدئياً إنجاز ومكسب هام مقارنة بالسنوات الماضية .

2-1- تحليل سيناريو تغيرات معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1995-2000

بلغ عدد السكان النشطين 7.56 مليون نسمة يترجم معدل بطالة بنحو 28.1% عام 1995، فالقرارات الملزمة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لا تهدف إلى البحث عن التشغيل الإجتماعي التام وإنما البحث عن التشغيل الاقتصادي التام، والذي يعني أيضاً قبول مستوى من البطالة ونقص في التشغيل، وتكفلت الوكالة الوطنية لتطوير الشغل ANDE بمساعدة الشباب العاطل على إنشاء تعاونيات بلغت سنة 1995 حوالي 10335 تعاونية موزعة على 4 ولايات. وحدث في سنة 1996 هبوط طفيف أين بلغت النسبة 27.9%، وفي هذا السياق فإن المشروطة الخارجية للمؤسسات المالية والنقدية الدولية بشأن التصفية النهائية للمؤسسات العمومية العاجزة والوحدات الإنتاجية المفلسة وإعادة هيكلة تلك التي يمكن إنقاذها، وبالأخص في القطاع الصناعي الذي سجل معدلات نمو سالبة أدت إلى خفض عدد العمال بمختلف الصيغ: التقاعد المسبق، البطالة التقنية، التسريح لأسباب إقتصادية، ولذلك سجل القطاع تراجعاً بخصوص مناصب الشغل التي يوفرها مقارنة مع القطاع الزراعي أو البناء والأشغال العمومية والإدارة. وبحلول عام 1997 نجم عن الإصلاح العميق وبرامج التقشف المطبقة من مؤسسات برتين وودز على الإقتصاد الجزائري، تراجع محسوس في مناصب الشغل والتسريح القسري المكثف لليد العاملة سواء كان ذلك في شكل ذهاب مبكر للتقاعد أو في مقابل تعويض عن الخدمة للذين لم يحن موعد تقاعدهم، يفسر لنا إستقرار معدل البطالة في نفس النسبة تؤكد بقاء معدل البطالة مرتفعاً، بالموازاة مع النمو البطيء للتشغيل في القطاع الخاص. وقد شهد عام 1998

ارتفاع هامشي في معدل البطالة ليصل إلى 28% قياسا بالسنة السالفة، رغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة في سبيل إسترجاع الإستقرار الأمني، وللعلم فهذه السنة تمثل نهاية برامج الإصلاح (التثبيت والتعديل الهيكليين 1994-1998)، كما عرفت بداية إنتعاش أسعار البترول. وفي تضاعيف هذا الطرح فقد بلغ عدد المؤسسات المصغرة المنشأة سنة 1998 حوالي 3570 مؤسسة توظف 8280 عامل، كما تم غلق 239 مؤسسة و 1175 وحدة ما بين 1996 و 1998 وتسريح 383 ألف أجير، وارتفاع متوسط مدة البحث عن الشغل من 30 شهر سنة 1991 إلى 55 شهر، إضافة إلى تزايد بطالة المتعلمين من الجامعيين حاملي الشهادات حيث قدر عددهم بحوالي 100 ألف شخص سنة 1998. وعرفت معطيات سنة 1999 عودة الإرتفاع كإستمرار لزييف اليد العاملة بسبب مواصلة إعادة الهيكلة للقطاع الإقتصاد العمومي الذي تراهن عليه السلطات ليصبح يتوأكب مع أبعديات العرض والطلب بأن يكون التشغيل يتوافق مع المردودية ليلبغ معدل البطالة قرابة 29.2% من عدد السكان النشطين البالغ مجموعهم 8.6 مليون شخص، وإطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الإقتصادي والذي تجلّى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الإستثماري مقارنة بالإفاق الجاري. ومع مطلع الألفية الثالثة وصلت نسبة البطالة الأوج بنسبة سيئة قاربت حدود 30% وهي أعلى ذروة هرمية تصلها تترجم نسبة 70% من حجم العمالة فقط، والجدير بالذكر ها هنا هو ما يفيد بأن الأولوية خلال هذه الفترة من الإصلاحات إلى غاية عام 2000 لم تعطى للتقليل والتخفيف من حدة البطالة، وتعتبر هذه الأخيرة إنعكاس لمخلفات وتراكمات الخروج من عنق الزجاجة لعقد التسعينات الذي إقسم بالركود (1986-1999)، وإما الأولوية منحت للبحث عن الإستقرار الإقتصادي من خلال سياسات خفض الطلب الكلي وتدثنة التضخم، وهناك إتجاه عام لزيادة مناصب الشغل في الإدارة (قطاع غير منتج بل تستفحل فيه البطالة المقنعة)، إذا بلغ عدد العمال المشغولون ما بين 1996 و 2000 أكثر من 33% من مجموع السكان النشطين، فهي تسهم بتوفير ثلث مناصب الشغل.

2-2- تحليل سيناريو تغيرات معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2010:

منذ حلول عام 2001 شكّل منعرج نوعي في سوق الشغل بالجزائر من حيث النتائج المحصل عليها، حيث بدأت الإفرازات الإيجابية للإصلاح تظهر جلياً مدعومة بتأكد التحسن الجيد لمستويات أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي حفز الدولة على الشروع في صياغة برنامج الإنعاش الإقتصادي يمتد إلى غاية نهاية 2004 سمح بامتصاص جزئي للبطالة المتراكمة خلال الفترة السابقة، وفي هذا الإطار عرف معدلها إنخفاضا ضئيلاً ولم يطرأ عليه تقلص ملموس لينزل إلى 27.3% فقط، حيث بلغ عدد حاملي الشهادات الجامعيين البطالين في حدود 140 ألف، مع زيادة دخول المرأة سوق العمل وانتقلت حصة النساء من مجموع القوة العاملة النشطة البالغة من العمر 15 سنة فأكثر 28.2% سنة 2001، كما سمح برنامج TUPHIMO بتوفير حوالي 22 ألف منصب شغل سنويا ما بين 1997 و 2001 بتكلفة 99 ألف دينار لكل منصب، وإستهلاك غلاف مالي إجمالي بـ 4.5 مليار دينار. إنّ الوضعية المالية المريحة المحققة، بدأت تؤتي

ثمّارها على شكل تسجيل إنخفاض في معدلات البطالة حيث تدرجت إلى 25.6% عام 2002، ويلاحظ التطور في القوة العاملة النشطة التي إنتقلت إلى 8.625 مليون نسمة بزيادة قدرها 29% مقارنة بعام 1995 ليعكس الجهود المبذولة في توفير، إذ تمكنت 190340 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من توفير 612818 منصب شغل نصفها دائم خلال سنة 2002. وفي ذات الصدد، تعطي الحصيلة الإقتصادية والاجتماعية للحكومة ما بين 1999 و2003 أرقاما بخصوص توفير 175 ألف منصب شغل في الوظيف العمومي، و905 ألف منصب شغل في القطاع الإنتاجي بواسطة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة أي في حدود 216 ألف منصب شغل سنويا، وهو ما أدى إلى تراجع معدل البطالة إلى 23.7% نهاية سنة 2003، حيث ارتبط عدد مناصب الشغل المنشأة في هذه السنة أساسا بالنفقات العامة ولاسيما المخطط الوطني لتطوير الفلاحة وأجهزة تشغيل الشباب، فتم إنشاء حوالي 800 ألف وظيفة، وبلغ عدد المناصب التي تم إنشاؤها في إطار السياسات العمومية خلال السداسي الأول من سنة 2004 حوالي 537930 منصب شغل توزعت كالآتي: أجهزة التشغيل 348676 منصب، مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 98700 منصب والبرنامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحة 90554 منصب. وتجدر الإشارة، إلى أن سنة 2004 سجلت أكبر تدنئة في معدل البطالة بـ 17.7% سنة 2004 بفقده مقدار ستة نقاط كاملة، ففي الحالة العادية لا يمكن تحقيق ذلك حتى في الإقتصاديات الأكثر تصنيعا في العالم، وذلك يعزى حسب المصادر الحكومية، تم إضافة مهمة أخرى للصندوق الوطني لتأمين البطالة تتمثل في تأسيس جهاز لتشغيل الشباب ما بين 35 و50 سنة ومساعدتهم لإنشاء مؤسسات مصغرة، ومرصد وطني للتشغيل ومحاربة البطالة. حيث تم إنشاء حوالي 405883 منصب شغل في إطار الصيغ المعمول بها، كما خصص لسنة 2004 حوالي 40 ألف عقد توظيف في إطار عقود ما قبل التشغيل، موزعة على الإدارة العمومية بـ 35558 منصب والقطاع الاقتصادي بـ 7386 منصب، وهو ما يدعم الشكوك حول صحة المعطيات الرسمية، في غياب هيئات رقابية مستقلة بإمكانها التأكد من صحة المعلومات. وعرفت سنة 2005 بعث مخطط تنموي ثاني لدعم النمو الإقتصادي خلال الخماسي الممتد ما بين 2005 إلى غاية 2009 لبناء إقتصاد عصري قوي، إضافة إلى توليد مناصب شغل لشريحة الطاقات الشبابية التي تشكل الأغلبية الساحقة من تركيبة المجتمع الجزائري بحوالي 70%، وبالنسبة لمعدل البطالة فقد واصل إتجاهه التنازلي كمؤشر إيجابي لجدوى الخماسي الأول حيث إستقر في 15.3% نهاية عام 2005. وتفيد بيانات عام 2006 إزدياد التشغيل بشكل ملحوظ وتم إنشاء نحو 81 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمساعدة الوكالة الوطنية لدعم توظيف الشباب التي أنشأت أكثر من 213 ألف وظيفة على الصعيد الوطني. وبعد إنشاء أزيد من 4 ملايين منصب شغل دائم ومؤقت خلال الفترة 1999 إلى نهاية 2007 عرفت نسبة البطالة زيادة ضئيلة مقارنة بعام 2006 إنتقلت من 12.3% إلى 11.8%. وتميز تطور المؤشرات الرئيسية لسوق التشغيل خلال نفس الفترة بإرتفاع السكان النشطين بحيث إنتقل عددهم إلى أزيد من 9.97 ملايين أي إرتفاع بمعدل سنوي يقدر بـ 5.6%. وتم في

هذا عام 2008 إستحداث نحو عشرة آلاف مشروع، وإستمرار في ضخ ملايين الدولارات لتحقيق الإقلاع الإقتصادي المنشود بإغتنام فرصة البحوث المالية التي تمر بها البلاد نتيجة تضاعف مخزون الجزائر من العملة الصعبة، وعدم تأثرها كثيرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية، والشيء الملاحظ أنه خلال هذا البرنامج عرف حجم الإستثمار العمومي معدلات نمو جد مرتفعة، بلغت في متوسطها حوالي 23% سنويا، هذا ما أدى إلى توفير عدد معتبر من مناصب الشغل، وهو ما يفسر الإتجاه التنافسي لمعدلات البطالة، والتي بلغت 11.3%. إن النسبة الإجمالية للفئة النشيطة في المجتمع كقوة عمل قدر نهاية 2009 بـ 10.544 مليون شخص من مجموع 35.4 مليون نسمة، وقد أعلنت منظمة العمل الدولية (ILO) International Labour Organization أن مستويات البطالة في العالم سنة 2009 هي الأعلى على الإطلاق (حوالي 2300 مليون شخص عاطل عن العمل)، كأحد مخلفات الأزمة المالية العالمية التي تسببت في غلق العديد من المؤسسات وطرد العمال. وأن نسبة البطالة في الجزائر عام 2010 إستقرت في حدود 10.1% لتشكّل تراجعا قويا مقارنة بالأعوام الفارطة¹.

¹ - عملية تحليل المعطيات واستنتاج الأرقام تمت من خلال التحميل الرقمي من الروابط الافتراضية واستقراء المادة العلمية التالية:

- الموقع الشبكي للمديرية العامة للوظيفة العمومية (<http://www.concours-fonction-publique.gov.dz>)
- الموقع الشبكي للوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية (<http://www.ands.dz>)
- الموقع الشبكي للمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (<http://www.cnes.dz>)
- الموقع الشبكي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (<http://www.ansej.org.dz>)
- الموقع الشبكي لمنتدى رؤساء المؤسسات (<http://www.fce-dz.org>)
- الموقع الشبكي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي (<http://www.mtess.gov.dz>)
- الموقع الشبكي لمنظمة العمل العربي، الكتاب الإحصائي (<http://www.alolabor.org>)
- الموقع الشبكي لصندوق النقد العربي (<http://www.amf.org>)
- الموقع الشبكي لمنظمة العمل الدولية (<http://www.ilo.org>)
- Rapport portant Evaluation des dispositifs d'emploi, Conseil National Economique et Social
- Avis Relatif au Plan National de Lutte contre le Chômage, Conseil National Economique et Social
- http://www.ons.dz/them_sta.htm (Consulté Le 12-2-2012)
- <http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.htm> (Consulté Le 12-2-2012)
- http://www.cnes.dz/_dispositif_emploi/doc (Consulté Le 3-3-2012)
- http://www.cnes.dz/_Chômage/doc (Consulté Le 3-3-2012)
- http://www.aenn.tv/evt_keraa.php?id=17 (Consulté Le 11-3-2011)
- <http://www.andi.dz/ar/?fc=demographie> (Consulté Le 4-3-2011)
- <http://www.umc.edu.dz/vf/autre/develop07/ADS/arabe/moukadimat.htm> (Consulté Le 8-4-2012)
- <http://www.umc.edu.dz/vf/autre/develop07/ADS/arabe/moulakhas.htm> (Consulté Le 8-4-2012)
- http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/emploi_08.htm
- http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/salaires_09.htm
- http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?story=11/04/12/0624920 (Consulté Le 12-4-2011)
- http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/-/dgreports/-/dcomm/-/publ/documents/publication/wcms_166021.pdf (Consulté Le 6-12-2011)
- http://www.ilo.org/global/publications/books/global-employment-trends/WCMS_171571/lang-en/index.htm (Consulté Le 6-12-2011)

ملاحظة مهمة: إنَّ التراجع الظاهري الملحوظ لنسب البطالة على مدى الفترة المدروسة لا يعود إلى التنظيم المحكم لسوق العمل بالجزائر، بل قد تحقق تحت أثر البرامج التنموية التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة، لاسيما المشاريع المسجلة في قطاع السكن والمقاولات، حيث يحتل البناء والأشغال العمومية مرتبة مهمة في إمتصاص البطالة (19.4%) بعد قطاعي التجارة والخدمات (55.2%) إلى جانب النقص الفادح في الصناعة (13.7%) والزراعة (11.7%) عام 2010، ومن أهم نتائج فشل المشروع الإقتصادي، يجب الإشارة إلى بقاء البطالة في مستوى عال رغم الأموال التي تدفقت من أجل إنشاء مناصب شغل في هذين القطاعين الإستراتيجيين المولدين للثروة الدائمة، وتقول الأرقام الرسمية أن البطالة تراجعت إلى 9.8% عام 2011، وهو مستوى أحسن من الوضع في إسبانيا. لكن الحقيقة تختلف، حتى ولو سلمنا جدلا بأن هذه الأرقام الصماء تعكس حقيقة الجهد الحكومي المنجز، إلا أن ما يمكن ملاحظته أن معدلات البطالة في الجزائر تعكس خطورة هذه المشكلة حيث تجاوزت الحد المعقول والمقدر ما بين 5 و7%، ومنه فحتى 10% تعد نسبة مرتفعة، وبشكل الشباب العنصر الأساسي وحجر الزاوية في الإحتياجات وأعمال الشعب التي تسجل يوميا في الجزائر، ورغم ذلك فإن الحكومة لم تجد المفاتيح التي تسمح لها بامتصاص البطالة التي تمس هذه الفئة بالدرجة الأولى، بسبب تدفق خريجي الجامعات والمعاهد بأعداد تفوق قدرة إستيعاب جهاز الإنتاج الوطني، يضاف إلى ذلك، توجه حاملي الشهادات بعد إستكمال مسارهم الدراسي إلى البحث عن وظائف في قطاع الوظيفة العمومية، بحثا عن الإستقرار ومسار مهني مضمون من النواحي الإجتماعية والمادية، حيث كشفت إحصاءات رسمية للمديرية العامة للوظيفة العمومية، عن بلوغ عدد الموظفين قرابة 1.7 مليون شخص من دائمين ومتعاقدين، مع عزوفهم عن المهن الحرفية والأعمال الحرة بـ 164 ألف عامل فقط نهاية عام 2010. علاوة على إستمرار المتقاعدين في تقلد المسؤوليات بالإدارات العمومية، حيث كشفت الأرقام أن 12322 موظف تجاوزوا السن القانونية للتقاعد المقدرة بـ 60 سنة

http://www.alolabor.org/final/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=132&Itemid=85&lang=ar (Consulté le 8-3-2012)

<http://www.algerie360.com/ar/31313> (Consulté le 30-11-2010)

<http://www.djazairress.com/elmassa/35656> (Consulté le 13-7-2010)

<http://www.djazairress.com/alahrar/19613> (Consulté le 20-12-2010)

<http://www.djazairress.com/aps/98707> (Consulté le 19-12-2010)

<http://www.echoroukonline.com/ara/?news=29280> (Consulté le 1-8-2011)

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ADF089D8-EF23-4782-807C-A9883B308DAE.htm> (Consulté le 19-3-2011)

<http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/newsbriefs/general/2007/01/25/newsbrief-01> (Consulté le 9-4-2011)

<http://www.elwatandz.com/algerie/209.html> (Consulté le 9-4-2011)

<http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/67771/posts/285307> (Consulté le 30-7-2010)

ودخلوا سن الشيخوخة، لكنهم ما زالوا يشغلون مناصبهم بحجة ضرورة الإستفادة من خبرات الموظفين القدامى.

المحور الرابع: مؤشر أسعار الاستهلاك و بروز بؤر الضغوط التضخمية

1- تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر 1995-2010

يعتمد الديوان الوطني للإحصائيات Office National des Statistiques في حساب مؤشر أسعار الاستهلاك Indice des Prix à la Consommation على صيغة لاسير في الأرقام القياسية أي المتوسط الحسابي المرجح، وارتفع معدل التضخم بشكل متسارع خلال الفترة الممتدة بين 1989 إلى 1995 بسبب التحولات العميقة والجذرية التي شهدتها الإقتصاد الجزائري (إلغاء ورفع نظام الإعانات على أسعار مستلزمات الإنتاج لأغراض الزراعة ومشاريع الإسكان وأزيلت الضوابط على أسعار التجزئة وعلى هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع والخدمات)، وقبل هذه المرحلة النوعية كان النهج الإشتراكي هو المرجع في صياغة الخطة السعرية المناسبة أين كانت الأسعار محددة إدارياً من خلال الدعم والحماية التي تأخذ في الحسبان التكاليف الاجتماعية لمعيشة المواطنين (بلغت نسبة الدعم الحكومي لأسعار السلع الاستهلاكية 5% من إجمالي الناتج المحلي عام 1994). وفي هذا المقام سنقوم بتحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر Taux d'inflation في المدة 1995-2010 إستعانةً بالجدول أسفله (سنة الأساس: 1989):

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
النسبة (%)	28.4	20.3	6.1	6.2	2.1	0.34	3.5	2.2
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النسبة (%)	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.7	3.9

المصدر: تقارير مستقاة من مواقع إلكترونية متخصصة

جدول يوضح معدلات التضخم في العالم (2005-2010)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
و.م.أ	3.4	3.2	2.9	3.8	0.3 -	1.6
بريطانيا	2.0	2.3	2.3	3.6	2.1	3.3
اليابان	0.3 -	0.3 -	0.0	1.4	1.4 -	0.7 -

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الإقتصاد العالمي

من إستقراء معطيات ومضامين الجدول أعلاه، يمكن إبداء التحليلات والتصورات وزوايا النظر التالية:

1-1- تحليل سيناريو تغيرات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1995-2000

من تقارير بنك الجزائر، نلاحظ أن معدل التضخم في إرتفاع مطرد إلى أن وصل إلى 31.7% كأقصى حد له سنة 1992، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب والمتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الإستعداد الإئتماني الأول والثاني، ثم عرف إرتفاع سنّي 1994-1995 حيث بلغ أرقام قياسية تضرر بالقوة الشرائية للأفراد وصلت إلى 29.04% و 28.4% على التوالي، ويعزى ذلك على الخصوص إلى تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.7%،

بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول سنة 1994 وما نجم عنه من زيادة في الإصدار النقدي، وكذلك ضغوط خدمة المديونية، إذ كانت النتيجة المنطقية والطبيعية لسلسلة الإجراءات الصارمة في إطار الالتزامات المبرمة مع الهيئات المالية الدولية لمعالجة الاختلالات الهيكلية العميقة بالجزائر، المرتكزة على تحرير الأسعار هو الارتفاع في معدلات التضخم. أما خلال الفترة 1996-2000 فشهدت معدلات التضخم إنخفاضا مهما من 20.3% عام 1996 إلى أن وصلت إلى أدنى معدل لها 0.34% سنة 2000، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها أن برنامج الإصلاح الهيكلي قد بدأ يعطي ثماره بخصوص التحكم في التضخم، زائد تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة حيث بلغت 29.8% سنة 2000، وتحرير الأسعار حيث بقي أقل من 15% فقط من المواد المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك خاضعة لنظام التوجيه بداية من عام 1996. والجدير بالتنويه، أن عام 1996 شهد مستويات إدخار سالبة (-34.6 مليار دينار) أي كان الاستهلاك يفوق مستوى الدخل المتاحة، كما عرفت هذه السنة هبوط في مؤشرات الاستهلاك الحقيقي، حيث تم نزع الدعم شبه النهائي على المنتجات الطاقوية (الكهرباء والغاز) عام 1994، ونزع الدعم تدريجياً على مواد استهلاكية أساسية مثل حليب الغبرة والدقيق والطحين الموجه للخبازين عامي 1995 و1996. وتميز عام 1997 بأن عرف المستوى العام للأسعار تحسناً ملحوظاً الذي إنخفض إلى 6.1%، بعد شروع الحكومة في تطبيق سياسة مالية ونقدية صارمة بين سنتي 1994 و1996. وفي هذا الإطار، أعادت الحكومة نظرتها تجاه منظومة الأسعار بداية من عام 1989، ففي عام 1997 تم إلغاء الدعم على كافة المواد الغذائية. ثم إستقرت معدلات التضخم بعد ذلك أي عام 1998 لتصل بزيادة طفيفة جداً إلى 6.2% عام 1998، وفي نفس الوقت حررت كل أسعار المنتجات المشتقة من البترول والغاز وأصبحت تساير الأسعار في السوق العالمية. ثم تدرج المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك إلى 2.1% عام 1999، والجدير بالذكر أن الإدخار لا يحظى إلا على نسبة ضئيلة جداً من الدخل المتاح ففي سنة 1999 قدر الدخل المتاح في الجزائر بـ 1810.5 مليار دينار، 92% منه مخصص للإستهلاك والباقي للإدخار. ومع مطلع الألفية الثالثة سجل المتوسط السنوي للتضخم إنخفاضا محسوسا جداً مقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة، وهو معدل تجاوز حتى ذلك السائد في دول الاتحاد الأوروبي، ويعزى إلى السياسة المتشددة في إدارة الطلب من جهة وضغط العجز الميزاني.

1-2- تحليل سيناريو تغيرات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2010

تميزت هذه الكمية الوقتية بعودة الحياة الإقتصادية والراحة المالية للبلد، كنتيجة موضوعية للزيادة في الطلب العالمي على المواد الطاقوية وتسجيل الخزينة العمومية لموارد مالية ضخمة تم ضخ جزء لا يستهان به منها في قنوات الإنتاج والاستثمار، بداية من المخطط التنموي الأول، حيث عاد معدل التضخم ليرتفع قليلا بعد ذلك 3.5% بسبب زيادة الإنفاق العمومي، حيث أصبحت ميزانية الدولة تسهم في تكوين الإدخار الوطني من خلال الفائض الذي حققته بدايةً من سنة 2000 بعد العجز المسجل في سنتي 1998 و1999، كما بلغت إبداعات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر

414.1 مليار دينار نهاية سنة 2001، وهذا يمثل سند مهم لمباشرة برنامج الإنعاش الإقتصادي، ومن جهة أخرى إلى سياسة نقدية تتركز على وضع حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض للإقتصاد. وفي عام 2002 إنخفض معدل التضخم إلى 2.2% بفضل العوامل الأساسية التي تؤثر على تطور المستوى العام للأسعار وهي التغير في عرض النقود M2 وسعر الصرف الإسمي الفعلي، وتحركات أسعار النفط العالمية الملائمة، أي هناك تباطؤ وتراجع بحوالي ثلاث نقاط رغم إرتفاع الطلب الداخلي وهذا تسويغه يكمن في آثار إصلاح التعريفات الجمركية، حيث تم الإنتقال سنة 2002 من نظام ذو أربعة معدلات لحقوق الجمارك (40%، 25%، 15%، 5%) إلى نظام ذو ثلاث معدلات (30%، 15%، 5%)، وإنخفاض الحق الإضافي المؤقت DAP من 60% إلى 48%، إضافة إلى تكييف العرض مع الطلب من خلال الزيادة المعتبرة في الواردات (+20.2% عام 2002 مقارنة مع عام 2001) وهو ما أثر على أسعار الإستيراد وعلى المؤشر العام للأسعار عند الإستهلاك. وفي الصدد ذاته، عرفت مكافحة التضخم في الجزائر نجاحا بارزا من خلال السعي لتحقيق أهداف نقدية تجسدت في تراجع معدل التضخم بصفة واضحة من حوالي 30% سنة 1994 إلى 3.5% خلال 1995-2003 وذلك رغم إستكمال تحرير الأسعار، ومواصلة تخلص الخزينة من المديونية الداخلية، وهي عوامل دافعة نحو إرتفاع التضخم، وهنا يمكن القول أن تخفيض التضخم إلى مستويات دنيا كانت تكلفته بطالة مرتفعة بلغت في المتوسط 28% من القوة العاملة النشطة (منطق منحني فيليبس) ما بين 1989 و2003. كما شهدت هذه السنة فضائح فساد واختلاس مالي من العيار الثقيل (إفلاس بنك الخليفة، البنك الخارجي الصناعي). ورغم أن عام 2004 يمثل نهاية المخطط الخماسي إلا أن حصيلته كان منها إرتفاع معدل التضخم إلى 4.6%، لذلك فمن الصعب القول أن معدل التضخم سيبقى في حدود دنيا، خاصة مع التوسع في الإنفاق العمومي. ثم عرف بين 2005-2006 تقلصا نسبيا مقارنة بالسنوات 2001-2004 بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، ليستقر في حدود 1.8% ما يعني إستقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع دول الجوار، وهذا في حد ذاته يعتبر عاملا إيجابيا توجت به جهود الحكومة. وعرفت سنة 2005 قفزة نوعية في مجال تخصيص غلاف مالي كبير بـ 150 مليار دولار لدعم النمو، أدى إلى عدم قدرة العرض الكلي على مواجهة الطلب الكلي المعدي لسياسة نقدية توسعية، ظهرت في شكل نزعة تضخمية محسوسة بـ 3.9% عام 2007 و4.4% عام 2008، رغم أن بداية سنة 2008 وصل فيها سعر البرميل إلى سقف 150 دولار ثم إنهار إلى حدود 35 دولار نهاية نفس السنة. كما عرف معدل التضخم إرتفاعا بلغ أوجه خلال عام 2009 ببلوغه نسبة تقترب من 6% وهو أعلى معدل يسجله طوال العشرية الأولى من القرن الحالي، وهذا الانحراف في وتيرة التضخم هو نتيجة حتمية لنسبة النمو خارج المحروقات التي بلغت 10.5% حققتها الجزائر في سنة 2009 مدفوعة بالنفقات العمومية المكثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية، كما يعود السبب إلى إرتفاع التضخم المستورد لاسيما في الدول الناشئة حيث تعرّض الإقتصاد العالمي لأزمة ركود حادة ظهرت تداعياتها بشكل واضح إعتبارا من منتصف

عام 2008. وفي ذات السياق، وحسب صندوق النقد الدولي يرجع إرتفاع معدلات التضخم في مختلف أنحاء العالم في جانب منه إلى الظروف المناخية إلى جانب الصراع بين اليونان الصيني من جهة والدولار واليورو من جهة أخرى، وكذا تأثير الإرتفاع في أسعار المنتجات الطاقوية والسلع القاعدية خاصة المواد الغذائية الأساسية كالحبوب ومسحوق الحليب والزيوت، إذ شهدت إرتفاعا قويا في البورصات الدولية، بلغ على التوالي 41 و 44 و 18% وانعكست بالسلب على السوق الوطنية. فمثلا إستوردت الجزائر 6.35 مليون طن من القمح بين جانفي وأكتوبر 2011 وهي واردات قياسية إرتفعت بنسبة 40% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010، الأمر الذي جعل السلطات العمومية تصدر تشريعات نابعة من هذه الظروف مع نهاية عام 2009 وبداية عام 2010 كان أهمها المصادقة على قانون المالية التكميلي 2009 القاضي باحتواء ضغوط التضخم من خلال إلغاء كافة القروض الإستهلاكية بما فيها قروض السيارات، أسفر عن تباطؤ المستوى العام للأسعار إلى 3.9% عام 2010، إذ يعزى تراجع الضغوط التضخمية في الجزائر عام 2010 إلى إنكماش مستويات الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2008 حيث جاء في التقرير السنوي الصادر عن بنك الجزائر، أن مستوى التضخم المسجل يبقى منخفضا بكثير مقارنة ببلدان منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط المقدر عند 6% وفي كافة البلدان الناشئة تعادل 6% (المتوسط العالمي للتضخم=3.74% نهاية عام 2010). وعادت وتيرة التضخم الإرتفاع بشكل طفيف عام 2011 إلى حدود 4% (3.49% في السداسي الأول، 4.52% في السداسي الثاني) لسببين هم النمو السريع لارتفاع الكتلة النقدية في عام 2011 إضافة إلى المستوى العالي لأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة. وفي هذا الإطار، أشار مجمع أكسفورد للأعمال أنه بسبب المستوى المتزايد لتكاليف برنامج الإستثمار العمومي (زخم السيولة) تبقى احتمالات خطر الموجات التضخمية واردة إلى غاية أفق عام 2014¹.

¹ - عملية تحليل المعطيات وإستنتاج الأرقام تمت من خلال التحميل الرقمي من الروابط الإقرضية وإستقراء المادة العلمية التالية:

- التقارير السنوية حول التطور الإقتصادي والنقدي في الجزائر الصادرة عن بنك الجزائر (<http://www.bank-of-algeria.dz>)

- الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (<http://www.finance-algeria.org>)

- الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصاء (<http://www.ons.dz>)

- الموقع الإلكتروني للوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية (<http://www.algex.dz>)

- الموقع الإلكتروني للبنك الدولي (<http://data.albankaldawli.org>)

<http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html> (Consulté le 5-3-2011)

<http://data.albankaldawli.org/indicator> (Consulté le 5-3-2011)

<http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2010\10\10-21\21x43.htm> (Consulté le 21-10-2010)

http://www.aenn.tv/evt_keraa.php?id=17 (Consulté le 3-1-2011)

<http://www.aenn.tv/keraa.php?type=1&id=475> (Consulté le 11-3-2011)

<http://www.algerie360.com/ar/55039/> (Consulté le 11-2-2012)

<http://www.algerie360.com/ar/31313/> (Consulté le 4-3-2012)

خاتمة

إنَّ المعضلة المستعصية والمشكلة المزمنة الضاربة بأطنابها التي يعاني منها الإقتصاد الوطني، تتمثل في غياب إستراتيجية إقتصادية واضحة المعالم نابعة من إرادة سياسية تسترعيها رغبة جامحة لتحقيق النهوض والإقلاع المنشود، على خلفية أن الإقتصاد الجزائري يقوم بإثراء باقي العالم وإفقار السوق المحلي، إذ يقوم بتمويل باقي العالم بالمواد الأولية غير المتجددة ويودع لديه جزءاً مهماً من إيرادات الصادرات في شكل تراكم إحتياطات لا فائدة منها للدولة، أي بكل وضوح إن الإقتصاد الجزائري يتخصص في تحويل إحتياطي غير متجدد إلى إحتياطي متغير، حيث تعتبر المحروقات المورد الرئيسي وصمام الأمان للإقتصاد الجزائري والمرجع الوحيد لتحديد الأهداف السنوية، يجعل إنخفاض سعر النفط الناتج من إنخفاض نمو الإقتصاد العالمي (دالة الطلب) والقدرة الشرائية الدولية للجزائر تتأثر سلباً وإيجاباً بتقلبات واضطرابات السوق العالمية والصدمات الخارجية. ومنه فالإقتصاد الجزائري يحمل في طياته بذور فناءه ويحوي في ثناياه عوامل تحطيمه ومعاول هدمه، فالثروة النفطية والغازية تحولت من نعمة إلى نقمة وانتقلت من منحة إلى محنة، فالإقتصاد الجزائري يسير بوتيرة بطيئة نحو التهلل والإهتراء والهزال باستثناء الهياكل القاعدية والبنى التحتية، ولولا الجبل السري الوحيد وهو مشيمة المحروقات، لكنت الجزائر تصنف ضمن حظيرة الدول الأكثر بؤساً وفقراً في العالم المتخلف، فمداخل الجزائر من العملة الصعبة خارج البترول الناضب وغير المتجدد، 60% مصدرها مبيعات النفايات الحديدية ونصف الحديدية (قصدير متأكل من الصدا) Déchets ferreux et non ferreux بقيمة 580 مليون دولار عام 2011 !.

1- طغيان الطابع القطاعي على حساب المنظور الشمولي، في خضم إعداد المخططات الخماسية التنموية، فباستئطاق مضمونها توجي بوجود ضبابية ومغالطات كثيرة، إذ تركّز الخطابات الرسمية على أرقام صماء كأعداد المدارس، والمستشفيات، ومناصب التوظيف، والمساكن، من دون الحديث عن سياسات كيفية وأهداف نوعية في مجالات التعليم والصحة والسكن والتشغيل أو طبيعة الأنشطة الاقتصادية المستقطبة أو نوعية العمالة من حيث الإحترافية والمهنية. وهي بالمناسبة ميادين تحتاج إلى معالجة كيفية عميقة، لا إلى إضافات كمية، فالرقم 286 مليار دولار

http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=13040:2011-&catid=27:2010-04-29-13-18-26&Itemid=82 (Consulté le 18-2-2012)

http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=7697:2011&catid=27:2010-04-29-13-18-26&Itemid=82 (Consulté le 15-6-2011)

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2F95EF38-DEF0-4881-932B-0F0E86C27FEC.htm> (Consulté le 12-6-2010)

<http://www.elkhabar.com/ar/economie/250748.html> (Consulté le 11-3-2011)

<http://www.djazairss.com/alfadjr/179895> (Consulté le 8-6-2011)

<http://www.djazairss.com/echorouk/45804> (Consulté le 2-5-2011)

<http://www.algex.dz/content.php?artID=1378&op=141> (Consulté le 9-5-2011)

<http://www.algex.dz/content.php?artID=1373&op=85> (Consulté le 9-5-2011)

على خمس سنوات يعني أن حجم الإنفاق الاستثماري العمومية سوف يناهز ثلث الناتج الداخلي للجزائر سنويا. ويُعد هذا الرقم استثنائيا خاصة في وقت تعاني فيه كثير من الدول من عجز في ميزانيتها وتراكم في ديونها السيادية وتضطر إلى الإنخراط في سياسات التقشف ؛

2- عدم التحكم التقني المسجل في إنجاز المشاريع يفترض أنها إستراتيجية، وغياب مخططات الأعمال والتخطيط الدقيق للمشاريع ونقص المتابعة أفضى إلى تأخيرها عن الآجال المحددة أو بعبارة أدق أفرز فوارق بين التقديرات الأولية للأغلفة المالية المرصودة وتجسيد المشاريع، واللجوء المتواصل للملاحق لتكملة المشاريع، وهذا أمر غير مستساغ وغير مقبول، لأنه يولد دائما ارتفاعا في تكاليف الإنجاز، فمجرد رصد الجهات الوصية مبلغ 130 مليار دولار وهو ما يعادل 45% من الميزانية الإجمالية، لإستكمال إنجاز المشاريع التي سبق أن برمجتها الحكومة في إطار المخطط السابق SCE ولم تنفذ، فيه قرينة واضحة على الإستعجال والتعثر والهدر الكبير للموارد المالية، وبطء ريثم إنجاز المشاريع المبرمجة، والتي تجاوزت السقف الزمني التي حدد لها، وربما يعود السبب في رصد هذا المبلغ الإضافي الضخم إلى أخطاء في تقدير تكاليف المشاريع من زاوية دراسات وأبحاث الجدوى، والجدير بالذكر أن المؤسسات الوطنية هي التي تقوم بتجسيد ثلاثة أرباع المشاريع الإجمالية من مشاريع الهياكل القاعدية، المدرجة في إطار المخطط الخماسي الثالث، وهي مقاولات وطنية (كوسيدار) غير ناضجة تفتقر إلى تكنولوجيات وخبرة الشركات الأجنبية لإستيعاب تلك الأغلفة الضخمة ؛

3- يشكك الخبراء في المنظومة الإحصائية الوطنية، بإعتبار أن مصداقية وشفافية المنهجية المتبعة أو النموذج المطبق من طرف الديوان الوطني للإحصاء، فهذا الأخير هيئة غير مستقلة بل تابعة للسلطات العمومية ما يجعله عرضة للضغوطات الحكومية في الجهاز التنفيذي، والأرقام الصادرة عنه بعيدة عن المعايير الدولية المعتمدة والمتعارف عليها، وبعيدة عن الواقع تهدف إلى التهذئة وتغطية الجوانب السلبية في الأداء الحكومي وتفادي الغضب الاجتماعي وتداعياته، فمثلا يجزم الخبراء بأن نسبة التضخم الحقيقية في الجزائر ما بين 10% و20% أي تفوق بأزيد من ثلاث مرات الرقم الرسمي المعلن عنه من السلطات المركزية، فالوضعية الحقيقية للقدرة الشرائية لـ 70% من الأسر محدودة الدخل التي تستعمل أزيد من 80% من مداخيلها للمواد الغذائية الأساسية فقط ويرون أن نسب البطالة الفعلية غير المعلنة أكبر من ذلك بكثير وربما تتجاوز الخطوط الحمراء وتصل إلى أكبر من 20%، خاصة عند الشباب حيث تتجاوز 30% إذا تم إستثناء مناصب العمل غير الدائمة، والتطور السريع للقطاع الموازي الذي يوظف عدد غير معروف من اليد العاملة، ويعتبر مصدر دخل بالنسبة لهم، وهو ما يجعل إحصائيات العاطلين عن العمل غير دقيقة تماما .